العرب
الخميس 2020/07/30
السنة 43 العدد 11777

العاهل الأردني يحسم الجدل بشأن إجراء الانتخابات التشريعية

مصير غامض يلف حكومة عمر الرزاز

تقرر إجراء الانتخابات النيابية في الأردن في الـ10 من نوفمبر المقبل بعد أشهر من الغموض، وسط تساؤلات حول مصير الحكومة والبرلمان الحاليين. فهل سيعمد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني إلى حلهما خلال الأسابيع القليلة المقبلة، أم أنه سيتم تأجيل الخطوة إلى حين إجراء الاستحقاق.

الاستحقاق في موعده

عمان – حسم العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الجدل بشأن إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها، فيما لف الغموض مصير حكومة عمر الرزاز وما إذا كانت ستستمر في عملها إلى حين انتهاء العملية الانتخابية أم سيجري حلها قبل ذلك.

وأصدر الملك عبدالله الثاني إرادة ملكية الأربعاء بإجراء انتخابات مجلس النواب مع انقضاء أربع سنوات في سبتمبر المقبل وهي عمر المجلس الحالي إذ تجرى الانتخابات وفق الدستور مرة واحدة كل أربع سنوات.

وقال بيان صدر عن الديوان الملكي إن "الإرادة الملكية السامية، صدرت الأربعاء، بإجراء الانتخابات لمجلس النواب، وفق أحكام القانون".

تلا ذلك إعلان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن أن العاشر من نوفمبر المقبل موعد لإجراء الاستحقاق. وقال رئيس الهيئة خالد الكلالدة إن "الهيئة اجتمعت الأربعاء (...) وتم تحديد يوم الثلاثاء المصادف العاشر من نوفمبر المقبل موعدا لإجراء الإنتخابات".

صالح العرموطي

لا يوجد نص دستوري يمنع الحكومة من الاستمرار في عملها

وأضاف الكلالدة في تصريحات للصحافيين أن "المملكة كما العالم تمر بظروف وبائية وجائحة كورونا وكنا استعددنا سلفا لهذه الظروف بناء على التعليمات لضمان سلامة الناخب والمرشح والعامل بمركز الانتخاب".

وتابع "خاطبنا دائرة الأحوال المدنية وهي تحتاج سبعة أيام لتجهيز كشوفات الناخبين"، مشيرا إلى أن الهيئة تجري مسحا للتأكد من جاهزية مراكز الاقتراع. وعلى مدار الأشهر الماضية لف الغموض موعد إجراء الانتخابات التشريعية، بسبب أزمة انتشار جائحة كورونا، وسبق وأن ربط العاهل الأردني تحديد موعد الاستحقاق بتطورات الوضع الوبائي في المملكة.

ولا يعرف بعد ما إذا كان مجلس النواب الحالي سيستمر في مهامه إلى حين انتخاب أعضاء جدد أم سيقع الإعلان عن حله مع انتهاء مدته النيابية في سبتمبر المقبل، وهذا طبعا سينعكس على وضع حكومة الرزاز، حيث أن حل المجلس سيؤدي بالضرورة إلى حلها.

ورجح صالح العرموطي النائب عن كتلة الإصلاح النيابية المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين (منحلة قانونيا)، بقاء مجلس النواب الحالي، خلال الفترة المقبلة، وعدم صدور قرار بحله.

وتوقع أن "يسلّم مجلس لمجلس"، أي أن يسلّم المجلس الحالي (الثامن عشر) للمجلس المقبل (التاسع عشر). وقال العرموطي "لم يصدر قرار بحل مجلس النواب الحالي، وعلى الأغلب أن يستمر بحكم الدستور، ما دام أن الانتخابات لن تجرى قبل الـ27 من سبتمبر"، إذ لن تجرى الانتخابات خلال مدة لا تقل عن 105 أيام.

وأشار العرموطي إلى أن عدم حل مجلس النواب الحالي يعني بقاء حكومة عمر الرزاز، حيث لا يوجد نص دستوري يمنع الحكومة من الاستمرار بعملها ما لم يحل مجلس النواب، وبالتالي فإن الحكومة الحالية ستشرف على الانتخابات المقبلة.

وتواجه الحكومة الأردنية في الفترة الأخيرة موجة انتقادات جراء استمرار سريان قانون الطوارئ المعلن منذ مارس الماضي بفعل جائحة كورونا، ويتهم نشطاء ومعارضون الحكومة باستغلال الصلاحيات الموجودة في القانون لتقييد الحقوق السياسية والمدنية.

ولا تقف سهام الانتقادات التي تلاحق حكومة الرزاز عند ذلك، فقد تزايدت حالة التململ الشعبي جراء الأزمة الاقتصادية التي باتت ضاغطة وتمسّ مختلف الشرائح الاجتماعية، وتحاول بعض القوى السياسية وفي مقدمتها جماعة الإخوان الاستثمار فيها، من خلال تحريك بعض النقابات على غرار نقابة المعلمين.

ويقول مراقبون إنه رغم الصعوبات التي تواجه حكومة الرزاز غير أنه من المستبعد أن يتم حلها وأنه من المتوقع أن تتولى الإشراف على الانتخابات النيابية.

وأجريت الانتخابات النيابية السابقة في الـ20 من سبتمبر 2016. وشارك فيها نحو 1.5 مليون ناخب من أصل 4.1 مليون يحق لهم التصويت، مقارنة بـ 1.2 مليون مقترع في انتخابات عام 2013.

وحصل "التحالف الوطني للإصلاح" الذي يقوده حزب "جبهة العمل الإسلامي"، الذراع السياسية للإخوان المسلمين في الأردن، على 16 مقعدا من أصل 130 في مجلس النواب، فيما ذهبت باقي المقاعد إلى غالبية من أبناء العشائر ورجال الأعمال الموالين للدولة.

وشارك الحزب في تلك الانتخابات بعد مقاطعة انتخابات عامي 2010 و2013 احتجاجا على نظام "الصوت الواحد" بشكل رئيسي و"التزوير" في الانتخابات، بحسب قوله.

وكان نظام "الصوت الواحد" المثير للجدل مطبقا منذ تسعينات القرن الماضي، وينص على صوت واحد للناخب لاختيار مرشح واحد.

وأقرت الحكومة في الـ31 من أغسطس 2016 مشروع قانون انتخابي جديد ألغى "الصوت الواحد" وخفّض عدد مقاعد مجلس النواب من 150 إلى 130، ويتيح للناخب التصويت لأكثر من مرشح ضمن نظام قائمة نسبية مفتوحة.

ويرى مراقبون أن الاستحقاق النيابي المقبل يمثل أهمية استثنائية بالنسبة إلى جماعة الإخوان المسلمين، لاسيما بعد القرار القضائي الصادر بحلها الشهر الجاري، ومن الثابت أن الأخيرة وعبر حزبها جبهة العمل الإسلامي ستنزل بثقلها في هذه الانتخابات للتسويق إلى أن قرار الحل لم يؤثر عليها سياسيا وشعبيا.

سهام قيصر تطال نجل الأسد الأكبر

بومبيو: حان الوقت لإنهاء الحرب في سوريا

تعكس سلة العقوبات الجديدة التي أعلنتها الإدارة الأميركية بحق كيانات وأشخاص في سوريا إصرارها على المضي قدما في تطبيق قانون قيصر، إلى حين استجابة نظام الرئيس بشار الأسد إلى تسوية ترعاها الأمم المتحدة.

دمشق – أعلنت الولايات المتحدة الأربعاء، فرض عقوبات جديدة على النظام السوري وداعميه، ضمن ما يسمى بقانون قيصر الذي تم تفعيله الشهر الماضي، وطالت السلة الجديدة نجل الرئيس بشار الأسد حافظ، البالغ من العمر 18 عاما.

وتأتي العقوبات الجديدة قبل أسابيع قليلة من انعقاد الجلسة الثالثة لاجتماعات اللجنة الدستورية السورية في جنيف في 24 أغسطس، والتي تهدف إلى صياغة دستور جديد للبلاد التي أنهكتها الحرب على مدار 9 سنوات.

وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في بيان، إن مجموعة العقوبات الجديدة أطلق عليها اسم "عقوبات حماة ومعرة النعمان"، مشيرا إلى أن الهدف منها تخليد ذكرى اثنتين من أبشع فظائع نظام الأسد، ووقعت كل منهما في مثل هذا الأسبوع من عامي 2011 و2019.

وتشمل القائمة الجديدة، 14 كيانا وشخصا من بينهم زهير توفيق الأسد، ونجله، كرم الأسد، والفرقة الأولى في الجيش السوري، إلى جانب نجل الرئيس حافظ الأسد.

وبموجب هذه العقوبات، لم يعد بإمكان حافظ الذي يحمل اسم جده الذي تولى رئاسة سوريا حتى وفاته عام 2000، السفر إلى الولايات المتحدة حيث سيتم تجميد أصوله.

وسبق أن وضعت والدته أسماء الأسد على اللائحة السوداء في يونيو. ويخضع الرئيس السوري بدوره لعقوبات أميركية منذ بدأ قمع الحركة الاحتجاجية التي انطلقت ضد نظامه عام 2011، وسرعان ما تحولت إلى نزاع مدمر أدى إلى مقتل أكثر من 380 ألف شخص وتهجير الملايين.

وقال مسؤول أميركي عن ابن بشار الأسد "لاحظنا تصاعدا في أهميته داخل العائلة"، مضيفا "يواصل الأطفال البالغون بصورة رئيسية قيادة الأعمال باسم آبائهم الخاضعين لعقوبات أو أحد الأقرباء الآخرين، أو نيابة عنهم".

وصرح بومبيو في معرض تطرقه للعقوبات الجديدة بأنه حان الوقت "لإنهاء حرب الأسد الوحشية التي لا مبرر لها"، مشددا على أن ذلك هو "الهدف الذي تسعى حملة العقوبات إلى تحقيقه، قبل أي شيء آخر".

وجدد التذكير بأن الحل السياسي بموجب قرار مجلس الأمن 2254 هو المسار الوحيد الموثوق به للسلام الذي يستحقه الشعب السوري، مؤكدا أن قانون قيصر والعقوبات الأميركية الأخرى على سوريا لا تهدف إلحاق الأذى بالمواطنين السوريين.

وأعلنت وزارة الخزانة في بيان منفصل أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (أوفاك) التابع لها، أدرج رجل أعمال وتسعة كيانات على لوائح العقوبات بسبب إثرائها النظام السوري من خلال بناء عقارات فخمة. وكشفت الخزانة أنها أدرجت، بالتزامن مع العقوبات التي أعلنتها وزارة الخارجية الأميركية، "أربعة أشخاص بموجب المادة الثانية من الأمر التنفيذي رقم 13894 الذي يركز على من يعيقون أو يعرقلون أو يمنعون وقف إطلاق النار في النزاع السوري".

مسؤول أميركي عن حافظ الابن الأكبر لبشار الأسد: لاحظنا تصاعدا في أهميته داخل العائلة

ومن بين المستهدفين، رجل الأعمال السوري وسيم أنور القطان، الذي أوضح بيان الخزانة أن لديه عقودا عدة مع الحكومة السورية لتطوير مركز تجاري وفنادق في دمشق مملوكة من الحكومة.

هل نضجت الظروف الداخلية في لبنان لإقالة حكومة حسان دياب

بيروت – تتوالى أخطاء رئيس الوزراء اللبناني حسان دياب، وهناته الدبلوماسية حتى بات أقرب حلفائه عاجزين عن التغطية عنه، لكن الإشكال يبقى في البديل، فقد سبق وجرت محاولات مع رئيس تيار المستقبل سعد الحريري للعودة وتحمل مسؤولية تكليف حكومة جديدة، بيد أنه وضع جملة من الشروط قوبلت برفض من قبل حزب الله المتحكم الفعلي في المشهد اللبناني.

وتقول أوساط سياسية لبنانية إن هناك إدراكا متزايدا بضرورة تغيير هذه الحكومة التي لم تحقق أيا من الأهداف التي وضعتها لنفسها، وفي مقدمتها إنقاذ لبنان من الأزمة الاقتصادية والمالية التي يتخبط فيها ومحاربة الفساد، بل وتحولت هذه الحكومة إلى عنصر تأزيم إضافي للوضع المهترئ بطبعه في لبنان.

وأشارت إلى تصريحات رئيس الوزراء الأخيرة التي انتقد فيها زيارة وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان قبل أيام إلى بيروت، والتي قال عنها دياب إنها لم تحمل أي جديد وأن المسؤول الفرنسي "لديه نقص في المعلومات لناحية مسيرة الإصلاحات الحكومية"، معتبراً أن "ربطه أي مساعدة للبنان بتحقيق إصلاحات وضرورة المرور عبر صندوق النقد الدولي يؤكد أن القرار الدولي هو عدم مساعدة لبنان حتى الآن".

وقوبلت تصريحات دياب بموجة انتقادات شديدة من قوى سياسية لبنانية اعتبرت أن الأخير، ومن خلال تصريحاته غير المسؤولة، يقطع بذلك الجسور مع آخر الأصدقاء المتبقين للبنان.

وقال رئيس الحكومة السابق سعد الحريري الأربعاء "إنني لا أفهم إلى أين يأخذنا رئيس الحكومة حسان دياب بهذه الدبلوماسية تجاه أصدقائنا، فكيف يصرح رئيس حكومة تجاه دولة صديقة يعتبرونها في لبنان الأم الحنونة؟ نأسف لهذه التصريحات"، مشيرا إلى أن "وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان حمل معه رسالة للبنان ساعدوا أنفسكم لنساعدكم. ولكن، طلع مع رئيس الحكومة انو مش عارفين شي، وفي واقع الأمر هم بالحكومة مش عارفين".

من جهته اعتبر الزعيم الدرزي في مقابلة مع صحيفة "لوريون لوجور" المحلية والتي تصدر بالفرنسية، نشرت الأربعاء، أن لبنان بات في حاجة أكيدة لرئيس وزراء جديد.

وقال رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي إن استبدال حسان دياب "يجب أن يُدرس بشكل جدي لأنه مصاب بفقدان الذاكرة"، في إشارة إلى تصريحات رئيس الوزراء المنتقدة لوزير الخارجية الفرنسي.

وشدد جنبلاط على أنه "حان الوقت لأن يدرك رعاة الحكومة فداحة الوضع الذي أدخلنا فيه (دياب) الذي يرعونه".

وحزب جنبلاط كما تيار المستقبل غير ممثل في حكومة دياب التي تشكلت في يناير بدعم من حزب الله وحلفائه. ويعتقد كثيرون أن حسان دياب تحول إلى عبء ثقيل ليس فقط على لبنان، بل وعلى القوى السياسية الداعمة له، والتي من الواضح أنها تبحث عن مخارج لهذه المعظلة. وأقر رئيس التيار الوطني الحر وحليف حزب الله في وقت سابق بأن "هناك مشكلة، والبديل نظرياً عن حكومة دياب هي حكومة أخصائيين أخرى مدعومة من الجميع أو من أفرقاء، وكذلك حكومة تكنو-سياسية مدعومة من الجميع أو من أفرقاء، وإلا حكومة وحدة وطنية". وسبق أن طالب رئيس حزب التوحيد العربي وئام وهاب، المعروف بقربه من حزب الله، دياب بالرحيل على خلفية تصريحات للأخير تساءل فيها عن غياب أجهزة الأمن والدولة في ضبط الأمن.

وذكر وهاب في حديث لـ"صوت بيروت انترناشونال"، "تحدثت إليه (دياب) مرة ولم أشعر أنه إنسان متماسك".

شطحات دياب تسمم علاقة لبنان بفرنسا

اللواء عباس إبراهيم: لا رسالة من حزب الله للراعي

بيروت – نفى المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم عقب لقائه البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي، الأربعاء، أن تكون زيارته مرتبطة بوساطة يجريها بين حزب الله وبكركي.

وقال اللواء إبراهيم "كما درجت العادة في كل صيف أزور غبطة البطريرك لنتحدث معه في الأمور العامة. وبعد كل لقاء لم أكن أرغب في التصريح. ولكن غبطته طلب مني أن أتحدث بكلمة، وأنا أؤكد أن الزيارة تندرج في إطار الزيارات الدورية".

وعن وساطة يقوم بها بين البطريرك وحزب الله نفى اللواء إبراهيم الأمر نفيا قاطعا، وقال إنه لم ينقل إلى الراعي أي رسالة من حزب الله ولم يحمل "أي رسالة من البطريرك إلى الحزب". وأضاف "أعتقد أن غبطته ليس في حاجة إلى تبادل رسائل فهو على اتصال دائم بجميع مكونات الشعب اللبناني".

وعن موقفه من مشروع الحياد الذي طرحه البطريرك، قال "ليس لدي موقف شخصي من هذا الموضوع. فغبطة البطريرك يسوق لهذه المبادرة وأعتقد أن هذا الحياد، كما قال غبطته، في حاجة إلى إجماع جميع اللبنانيين، ونأمل أن يحصل ذلك".

وطرح الراعي قبل أسابيع مبادرة تقوم على انتهاج لبنان مبدأ الحياد حيال الصراعات الإقليمية، لاستعادة الدعم الدولي في ظل ما تمر به البلاد من أوضاع اقتصادية ومالية غير مسبوقة، بيد أن هذه المبادرة لا تلقى صدى لدى الحلف السياسي الذي يقوده حزب الله والذي يسيطر حاليا على مفاصل القرار في هذا البلد.

ويرى مراقبون أن من الصعوبة بمكان نجاح المبادرة في ظل انخراط حزب الله بالكامل في حلف إيران وأن التزامه الصمت حيال العرض هو رسالة في حد ذاتها. ويشير المراقبون إلى أن حزب الله يحاول إبقاء التوتر مستمرا مع إسرائيل في الجنوب في محاولة لضرب هذه المبادرة.

وتشهد الحدود اللبنانية الإسرائيلية توترا كبيرا، على خلفية تلويح حزب الله بالرد على إسرائيل لمقتل أحد عناصره قبل أيام في سوريا، ويثير هذا التوتر قلق لبنان من أن يفجر صراعا واسعا يدفع هو ثمنه.